وكان تقرير وكالة المخابرات الامريكية في الطاقة ، الذي قدم للرئيس كارتر قبل اعلانه لمشروعه ، اكثر صراحة في تعبيره عن خطورة المصالح الامريكية البترولية ، القائمة والمحتملة في المنطقة · وذلك عندما اثبت ان ما دفعتـــه الولايات المتحدة ثمنا لمستورداتها من البترول قد ارتفع من ٣ر٧ بليون دولار عام ١٩٧٠ الى ٣٦ بليون دولار عام ١٩٧٦ · وسوف يصل الى ٤٥ بليـــون دولار عام ١٩٧٧ ·

وان المقدر لعام ١٩٨٥ ، بمعايير الوقت الراهن ، سوف يقفـــز الى ٥٥٠ بليون دولار ·

ويعلق تقرير الوكالة على هذا « الرقم الاخير » بأنه يشكل فاتورة حساب لا تملك الولايات المتحدة ، تحت اي ظرف من الظروف ، الوفاء بقيمتها ·

والترجمة البسيطة لكل هذا يعني ان الوجود الامريكي الراسخ والمؤثـــر في المنطقة يجب ان يستمر تحت اي ثمن ، في الاستحواذ على هذه « **الدجاجة التي تبيض ذهبا اسود** » · وان الضمان السياسي لهذا النوع من الاستحـــواذ في عصر الوفاق الدولي ، الذي يجمع بين التعايش وبيـــن الصراع ، هـــو التواجد « **كحكم** » مطلوب ومرغوب مـــن جميع اطـــراف النـــزاع العـــربي الاســـرائيلي ·

بتعبير آخر ان يحل التنافس بين كل من الجانب الاسرائيلـــي والجانـــب العربي على الحصول على صداقة امريكا وتفهمها وتبنيها لموقفه وجانبه اكثر من الجانب الآخر ، وذلك محل قيام كل من الجانبين بادارته للصراع مستقـــلا في مواجهة الآخر وحلفائه ، لتحقيق ارادته ·

وبهذا يتوفر المناخ المواتي لامريكا لحل مشاكلها التي تؤرقها وضمـــــان مصالحها في المنطقة دون ان يتهددها انفجار الصراع العربي الاسرائيلي ·

بمعنى ان امريكا « **الحكم** » لا يعنيها اليوم في حقيقة الامر الوصول الـــى حل للصراع العربي الاسرائيلي ، او على الاقل حل سريع ، بدليل ان كارتـــر حدد لذلك مسافة زمنية لا تقل عن ثماني سنوات ، وانما ما يعنيها بالدرجـــة الاولى هو كسب الوقت اللازم لحماية مصالحها القائمة والمحتملة من خـــلال الاستمرار في لعبة التمايزات والتوازنات الى الحد الذي يصبح معه الوضـــع في المنطقة مأمونا الى اقصى درجة بالنسبة لها ، ويشل قدرة وحرية كل طرف من اطراف الصراع ، عربيا كان ام اسرائيليا ، على المبادرة المنفردة بعيـــدا عن امريكا او في تناقض معها ·

□□